

قضية

فرضت مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان، الأسبوع الماضي، زيادة مقطوعة بقيمة 45 ألف ليرة على المشتركين سنوياً بحجة دعم استكمال «منظومة المياه» التي تتضمن إنشاء سدود ومحطات تكرير لجر المياه الى بيروت. في غياب استراتيجية هائية، تلجأ المؤسسة والقيومون على السياسة المائية الى سياسة إنشاء السدود حصراً، فيما تؤكد الدراسات العلمية ان تطوير مصادر المياه الموجودة حالياً كفيك بتحقيق، «الاكتفاء المائي»، وبكلفة تقل كثيراً عن مئات ملايين الدولارات التي تُصرف على السدود

المياه متوافرة... المشكلة في سوء إدارتها

حبيب معلوف

في بيان لها، الأسبوع الماضي، أعلنت مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان لقرار زيادة على اشتراكات المياه لهذا العام بمبلغ مقطوع قدره 45 ألف ليرة لدعم استكمال «منظومة المياه» بحلول سنة 2022، وتتضمن هذه المنظومة تاهيل شبكات المياه غير الصالحة وتجديدها، استحداث آبار ومحطات تكرير، المساهمة في مشروع جر مياه الاولى الى بيروت،

البعثة الألمانية قدرت حجم المياه المتدفقة من مغارة جعبينا بضعف التقديرات الرسمية

إنشاء محطة تكرير لآبار المألحة التي تغذي بيروت الكبرى، استلام ثلاث محطات تكرير للصرف الصحي، استكمال مشروع سد جنة ونقل المياه منه الى ضبيه. علماً ان رسم الاشتراك زاد عام 2014 من 236 ألف ليرة الى 296 ألفاً.

مشكلة مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان شبيهة بمشاكل مؤسسات الدولة التي لا تعمل من ضمن استراتيجية شاملة. فلو كانت لهذه المؤسسة (كما لوزارة الطاقة والمياه وللحكومات المتعاقبة)، استراتيجية فعلية لإدارة المياه غير تلك التي اقراها مجلس الوزراء عام 2012 من دون نقاش حقيقي، لكانت انطلقت - قبل ان يقرار بفرض رسوم

تحقيقه

ال«تيربان»: «تسوية» بين محجّبات والحجاب!

رحيل دندش

لم تكن ملاك تعلم، لدى عودتها من نيجيريا إلى لبنان قبل 6 سنوات، أن الـتيربان» (العمامة) الذي فرضت ظروف تلك البلاد أن ترتديه كنوع من الحجاب، سيصبح «موضة» في بلدها الأم. حينذاك، بدت الشابة، العائنة لتوها، استثناء، بين محجبات العائنة لتوها، التي كانت تخفي شعرها، وبحجابها القادم من بلاد أخرى. كانت مجبرة على مواجهة واقع يستنكر ما اعتُبر «إساءة للحجاب».

لم يدم ذلك طويلاً، شيئاً فشيئاً صارت «الإساءة» التي ترتديها «ستايلاً» لدى معظم المحجبات، منذ عامين. باتت كل «محلات الحجاب الشرعي» تدرج موديلات متعددة للـ«تيربان» ضمن تشكيلاتها، وصارت بعض المحال تنفرد ببيعها



ليست عبارة تطوير المصادر كجديك عن السدود نظرية تطلق في الهواء (هيلم الموسوي)

المياه المتدفقة تسرب قبل أن تصل الى محطة ضبية، فيما يُهدر 40% بسبب اهترآ الشبكات. ولغت الى إمكانية إنشاء سد في منطقة داريا، فوق نبع جعبينا، إذا تطلّب الأمر بكلفة لا تتجاوز خمسين مليون دولار. فلماذا لم تأخذ وزارة الطاقة والمياه ومؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان بهذه التوصيات التي تساهم بزيادة المياه المتوفرة من جعبتا وحدها الى الضعف؟ ولماذا لا يزال بند «معالجة الهدر في الشبكات» على برنامجها، بعد كل هذه المدة؟ والم يكن أولى من إنشاء السدود غير الضرورية، تطوير المصادر ووقف هدر الشبكات والسراقت؟ اثبت تقرير البعثة الألمانية عدم دقة الأرقام الرسمية، وأن المشكلة الحقيقية تكمن في «آدارة» الثروة المائية لا في قلة المصادر. كما اثبت صحة المراهنة على التخزين الجوفي للمياه لا على التخزين السطحي، وعلى ضرورة حماية المصادر الجوفية المتفجرة وحسن توزيعها بدل البحث عن سد مجار ملوثة وحصرها وتعريضها للمزيد من التلوث والتخثر. ـ
ثم إنشاء محطات لمعالجتها وإعادة ضخها بالكافل مضاعفة وبنوعية متدنية.

الى ذلك، اكتشفت البعثة مجاري أخرى تتدفق من مغارة جعبينا (أحدها بقوة 20 ألف متر مكعب يوميا) يمكن أن تغنينا عن حفر الآبار الارتوازية المكلفة وإنشاء السدود. استخدام مثل هذه المجاري يمكن أن يغذي الشبكة الحالية التي تصل مياه جعبينا بمحطة ضبية بكميات إضافية ضخمة من المياه، على أن تستخدم الاموال الطائلة التي تنفق لحفر آبار ارتوازية (كلفة حفر 3 آبار بالقرب من مغارة جعبينا بلغت ثلاثة ملايين دولار لسحب 9 آلاف متر مكعب يوميا وضخها الى منطقة كسروان)، في تطوير الشبكة وتوسيعها وضبط الهدر بكلفة لا تقارن بكلفة حفر الآبار الارتوازية وتجهيزها وتشغيلها، ولا تقارن بالخلفة المقدرة لسد جنة (نحو 60 مليار دولار) وسد شبروح (أكثر من 6 مليون دولار لتخزين 7 ملايين متر مكعب من المياه غير الصالحة للشرب).

البعثة أشارت أيضاً الى إمكانيات أخرى تتدفق من مغارة جعبينا (أحدها بقوة 20 ألف متر مكعب يوميا) يمكن أن تغنينا عن حفر الآبار الارتوازية المكلفة وإنشاء السدود. استخدام مثل هذه المجاري يمكن أن يغذي الشبكة الحالية التي تصل مياه جعبينا بمحطة ضبية بكميات إضافية ضخمة من المياه، على أن تستخدم الاموال الطائلة التي تنفق لحفر آبار ارتوازية (كلفة حفر 3 آبار بالقرب من مغارة جعبينا بلغت ثلاثة ملايين دولار لسحب 9 آلاف متر مكعب يوميا وضخها الى منطقة كسروان)، في تطوير الشبكة وتوسيعها وضبط الهدر بكلفة لا تقارن بكلفة حفر الآبار الارتوازية وتجهيزها وتشغيلها، ولا تقارن بالخلفة المقدرة لسد جنة (نحو 60 مليار دولار) وسد شبروح (أكثر من 6 مليون دولار لتخزين 7 ملايين متر مكعب من المياه غير الصالحة للشرب).

البا كمية محدودة من المياه، وأشار التقرير إلى أن ما لا يقل عن 30% من

كبيرة جدا لاكتشاف مجار أخرى في المنطقة الممتدة فوق جعبينا وصولاً الى منطقة أفقا الجردية، وهي منطقة وصفتها بـ«مستودع للتلّوج» التي تغذي الخزانات الجوفية، ويمكن استثمار معظمها بقوة الجاذبية من دون حاجة الى مضخات ومحطات معالجة... بما يؤمن فائضا كبيرا لحاجاتنا المائية، وبغنينا عن الحاجة الى مشاريع السدود، خصوصاً إذا ما ترافق ذلك مع سياسة توزيع وترشيد حكيمه.

أي ميزات مائي لبيروت؟

امام هذه المعطيات، المفترض قبل أي أمر آخر حصول مراجعة عميقة للميزان المائي لبيروت الكبرى على الأقل، ولإستراتيجية إدارة المياه في لبنان.

فإذا كانت المصادر المتوفرة حاليا لبيروت الكبرى وقسم من جبل لبنان (ساحل المتن على الأقل) من نبعي جعبينا والقشقوش تقدّر بنحو 200 ألف متر مكعب يوميا في فصل الشحائح، يضاف اليها فوار انطلباس (أكثر من 50 ألف متر مكعب)، والى الآبار على مجرى نهر الكلب (نحو 150 متر مكعب)، ونبعي عن الدلية والدشونية (بين 30 و40 مترا مكعبا) وآبار بعيدا والدامور التي ضربها التلوث والملح، ناهيك عن مصادر أخرى... ستكون امام كميات لا باس بها من المياه في فصل الشحائح، قياسا الى عدد المشتركين في بيروت وجبل لبنان (نحو 392 ألف مشترك)، فيما تؤكّد دراسات هيدروجيولوجية امكانية حفر آبار في مرج يسري، بدل إنشاء سد سطحي، كاحتياط إستراتيجي في حال تراجع المتساقطات، بما يتسّف كل الاععاءات بوجود نقص في الميزان المائي لبيروت وبالخاصة الى السدود؛

مؤسسة بيروت وجبل لبنان أشارت في بيانها الأخير إلى أن إجراءاتها ساهمت في «وقف عمل 30% من صهاريج المياه في مناطق بيروت وجبل لبنان»، وهنا، يفترض تذكيرها بأن من يتلقون المياه في الصهاريج لا يأتون بها من الخارج، مما يؤكّد ان المياه متوفرة في لبنان من دون حاجة الى السدود المكلفة، وأن المشكلة هي في سوء الإدارة والهدر والفساد.

الاصهار — السبت 1 حزيران 2019 العدد 3772 — الاخبار مجتمعم

حقوق

المحكمة الجعفرية:

قصة حضانة أخرى تروها!

راجاا حمية

لا تنتهي قصص الحضانة في محاكم الشرع. كلما انتهت واحدة فتحت أخرى لأم تكابد للحفاظ على حضانة أطفالها، أو في أحسن الأحوال الحصول على حقها برؤيتهم. في الممس القريب، سُجنت خديجة نايف في نظارة مخفر الغيبري لأنها أرادت رؤية أطفالها. قبلها بعامين سجنت فاطمة حمزة بعدما رفضت تسليم وحيدها الى والده الذي استحصل على حكم بحضانته. اليوم، تسير هنا عواضة، الأم لثلاثة أطفال، نحو مصير مشابه، بسبب حكم صدر مؤخراً عن المحكمة الجعفرية يحرّمها من حقها بأطفالها.

بدأت القصة قبل عامين. عندما نالت عواضة حكماً بالطلاق من زوجها العراقي عمر المشهداني. يومها، تقدمت بدعوى أمام محكمة الأحوال الشخصية في الاعظمية (بغداد)، حصلت بموجبها على الحق بحضانة أطفالها حكماً مبرماً، كون «الوالد لم يتقدم بطلب استئناف للدعوى»، تقول عواضة.

من العراق إلى لبنان، حملت ورقتها «الرابحة» وأعدت التأكيد على مضمونها من خلال إعطائها الصيغة التنفيذية لدى محكمة استئناف بيروت. هكذا، صدّقت الحكم الصادر عن المحكمة

العراقية بـ«تأييد حضانة المدعية للأطفال تالاً (2009) وعلي (2014) ولين (2007) وهم أولادها من المدعي عليه (...)». لكن، لم تكد فرحة الأم تكتمل، حتى جاءت الصاعقة من المحكمة الجعفرية التي تقدّم الوالد أمامها بدعوى حضانة أولاده. إذ قضت بـ«إرغامها بتسليم أولادها الثلاثة لوالدهم (...)».

ليست هذه قصة استثنائية في المحاكم الجعفرية. لكن ما يميزها أننا أمام حكيمين بالحضانة

متناقضين في قضية واحدة، والمشكلة ليست في الحكيمين بحد ذاتهما، بقدر ما في مشكلة تضارب صلاحيات بين الحاكم. فما الذي يعنيه، مثلاً، أن يصدر حكم ميرم بالحضانة للوالدة في العراق ومصدق من أعلى محكمة استئناف لبنانية، ثم يأتي حكم من المحكمة الجعفرية لیتسّف ذلك جملة وتفصيلاً ويعيد الحضانة كاملة للوالد؟ وهو ما يعيد طرح السؤال عن التناقش على الصلاحيات بين المحاكم المدنية والشرعية، وهو الموضوع الغتوح منذ زمن طويل ولا تبدو نهايته قريبة.

في المبدأ، وبحسب القانون «لا يفترض أن يكون هناك تعارض بين الحكيمين، بل يفترض أن يكون هناك انسجام بينهما»، يقول محامي المدعي عليها علي فقيه. هذا على الأقل ما يقوله القانون والمنطق، أما ما حدث في 24 نيسان الماضي، فقد سار مساراً آخر «يجعلنا نطرح علامات استفهام عما تغيّر بين جلسات الاستماع والحكم الذي عرفناه صدفة»، يتابع فقيه.

على الطرف الآخر من القضية، تقف وكيلة المدعي المحامية إقبال شعيب. تروي الأخيرة قصة وصول المشهداني إلى هنا. تقول بأنه «عندما كان متزوجاً من المدعي عليها كتب باسمها نصف شقة في بلدة البرج الشمالي (صور)، على أن يكتب القسم الآخر باسم أطفالها (...)». كما كان يملك عقاراً في برج الشمالي. في تلك الفترة أقام الزوج توكيلاً عاماً لزوجته كونه يتنقل خارج الأراضي اللبنانية بشكل دائم»، لكن، «بعد الطلاق أهدمت الأخيرة على بيع العقار والإستيلاء على أمواله»، مشيرة إلى أن «دعوى نصب واحتيال مرفوعة اليوم أمام القضاء، بعدما سرقت عواضة أمواله». غير أن ما لم تشر له شعيب أن الدعوى انتهت في القضاء بـ«اتفاقية مصالحة قضائية»، وقعت عليها شعيب نفسها، وتقاضى «بموجبها المشهداني 320 ألف دولار استردها من شاري العقار».

بغض النظر عن الخلافات بين الطليقين، ثمة 3 أطفال يعيشون اليوم تحت حكم تضارب الصلاحيات بين القضاين المدني والشرعي. هذا التعارض يضعهم في خاتة اللاشريعين. إذ أنهم بلا جوازات سفر ولا إقامات لترعن وجودهم على الأراضي اللبنانية. بعدما انتهت إقاماتهم ولم تستطع الأم تجديدها.

القضية اليوم في محكمة الإستئناف، بعدما قدم محامي المدعي عليها مراجعة قانونية لإبطال القرار. لكن، قبل أن تسلك القضية هذا المسار. ثمة «خطأ» يرصده أحد القضاة في المحكمة الجعفرية إذ أنه «في حال بلوغ النبات سن التخبير، تصبح دعوى الحضانة باطلة ويفترض أن يكون المسار هو تقديم دعوى تخبير، فإن اختار الأولاد أحد الطرفين يصدر الحكم علي أساس ذلك». وعلى هذا الأساس، يعد «الحكم الصادر بالحضانة باطلاً وجائراً إذا عرض على الأطفال التخبير واختاروا الأم». وهذا قول ميرم.